الجمهورية التونسية **باردو في 11 جوان 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد 29** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في الهيئة الدستورية الخاصة بالإعلام.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيدين عبد الباسط بن الشيخ وعبد السلام شعبان والآنسة آسيا النفاتي وغياب السادة مهدي بن غربية ونعمان الفهري ومحمد الحبيب الهرقام وحضور السيدة سنية تومية.

بداية الجلسة: الساعة 14 و45 دقيقة.

افتتحت الجلسة برئاسة السيد جمال الطوير الذي لخّص بمساعدة السيد ربيع العابدي ، للسادة الأعضاء، ما جرى في إطار هيئة التنسيق والصياغة في اجتماعها الأخير وتمثلت أهم النقاط المثارة في تحديد الجلسات المشتركة مع اللجان الأخرى والتي يجب على لجنة الهيئات الدستورية القيام بها لتوضيح بعض النقاط الخلافية وكذلك النظر في إمكانية إضافة جلسة أو جلستين أسبوعيتين للجنة وموضوع أسبوع الجهات لشهر جوان الذي يقترح التخلي عنه مقابل التمتع بأسبوع إضافي أواخر شهر رمضان القادم إضافة إلى النظر في إمكانية إنهاء الجنة لأعمالها منتصف شهر جويلية .

وتداول على الكلمة كل أعضاء اللجنة الحاضرون واعتبر جلّ النواب أنه من شبه المستحيل إنهاء أعمال اللجنة قبل منتصف جويلية نظرا لكثرة الاشغال والهيئات الدستورية المقترحة كم لم يستحسن أغلب النواب فكرة إضافة يوم أو يومين لعمل اللجان واقترحوا تكثيف العمل عبر الانضباط في الحضور والنظر في إمكانية تمديد أعمال اللجنة على كامل الايام الثلاث دون إضافة أيام أخرى لا سيما وأن بقية الايام تخصص للنشاط التشريعي.

وبخصوص أسبوع الجهات أعرب أغلب المتدخلون عن عدم تمسكهم بهذا الأسبوع نظرا للصعوبات التي يواجهونها أثناء تقديم خدماتهم لمواطنين.

الهيئة الدستورية للإعلام:

بعد تقييم قصير لأهم ما دار بجلسة الاستماع للسيدة نجيبة الحمروني رئيسة نقابة الصحفيين التونسيين دار نقاش حول منهجية دراسة الهيئة الدستورية الخاصة للإعلام وانقسمت الآراء بين الانطلاق من المرسوم عدد 116 ل 2 نوفمبر 2011 للتفكير في أهم خصائص ومميزات هيئة خاصة بالإعلام وبين الانطلاق من صفر مشروع والتفكير الجماعي والتفاعلي في هذا الموضوع.

واتفق الأعضاء على التحاور والنقاش حول أهم خصوصيات هيئة دستورية تهم الإعلام انطلاقا من تصورات كل عضو لهذه الهيئة وانتظاراته منها.

واعتبرت الآنسة آسيا النفاتي والسيد سليمان هلال أنه يجب التنصيص على استقلالية الهيئة الخاصة بالاعلام لأنها أهم ما يميز عمل مثل هذه الهيئات فابتعادها عن تأثير السلطة التنفيذية هو الضامن بأن تؤدي دورها كما يجب

واعتبر السيد سليمان هلال أن التنصيص على المدة والتركيبة والصلاحيات أمر جوهري ومطلوب لجميع الهيئات الدستورية واكد السيد ربيع العابدي والسيدتين دليلة بوعين وحبيبة التريكي أن الاستقلالية يجب أن تكون كذلك عن جميع الأحزاب والنقابات وأكد السيد البشير شمام على خصوصية هذه الهيئة وأنها يجب أن تضم المهنيين لأنها هيئة ذات مضمون ورأى أنه يتجه عدم توسيع صلاحياتها كثيرا ووافقه السيد منير بن هنية في ذلك واعتبر أنه لا يجب أن يكون للهيئة صبغة زجرية وأصرّ على البعد الوطني للهيئة الذي يجب أن يظهر في تسميتها.

واقترحت السيدة نادية شعبان أن تضم الهيئة كل أنواع الاعلام وهي السمعي والبصري في قسم والمكتوب والرقمي في قسم آخر لتكون هيئة برأسين تشمل جميع المجالات.

وتحدث السيد جمال الطوير عن الاعلام المسؤول الذي لا يكتفي بنقل الخبر بل عليه احترام ضوابط وحدود المصلحة العامة وشاطره في ذلك كل من عبد المنعم كرير الذي أكد على أهمية الجانب الزجري و دعمته السيدة دليلة بوعين وخالفتهم الآنسة فائزة الكدوسي الرأي معتبرة أنه يجب إعطاء الثقة في الإعلام والانطلاق من مبدأ حرية التعبير دون قيود واعتبر السيد سليمان هلال أن القول بالحرية يعني بالضرورة أن نتحدث عن الحرية المسؤولة.

ودار نقاش معمق حول مسألة تدخل الهيئة في تعديل القطاع الخاص للإعلام بين من اعتبر أن دور الهيئة يهم القطاعين مستشهدا بأنظمة مقارنة وبين من أكد أن

دورها يقتصر على القطاع العام بينما يبقى الخاص خاضعا للتعديل الذاتي باعتبار أن لكل مؤسسة خاصة خطها التحريري.
وأثير جدل حول مسألة التأكيد على دور الاعلام في تكريس اللغة العربية السليمة وتحدث السيد عبد المنعم كرير عن كراسات الشروط التي يجب احترامها من طرف المؤسسات الإعلامية وعن الصرامة في العقوبة في صورة المخالفة ودور ذلك في تطوير القطاع.

وأكد السيد منير بن هنية أن الغاية من دسترة هذه الهيئة هو إبعاد الشأن الاعلامي عن التوظيف السياسي خاصة من السلطة الحاكمة وكذلك عن سيطرة رأس المال واللوبيات الاقتصادية مما يضمن حق المواطن في المعلومة السليمة.

واعتبر السيد عبد العزيز شعبان أن المبدأ الدستوري المتعلق بحرية الإعلام كافي وأنه يجب تنظيم عمل الهيئة الدستورية بدقة ودون الدخول في التفاصيل التي ترجع للنص القانوني لاحقا وذكرت السيدة دليلة بوعين بالمبادئ التي يجب وضعها وهي الحيادية والاستقلالية والحرية والتعددية.
وقررت اللجنة مواصلة النقاش بعد الاستماع لرأي الخبراء.

رفعت الجلسة على الساعة 18.

رئيس اللجنة **المقرر**